# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة **١٨**

الاثنين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ و ١٦٢ من جدول الأعمال** (تابع)

**مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سنواصل الآن مناقشاتنا المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبولندا لعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.23.

**السيد سوبكوف** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات عن مشروع القرار المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة“. يشرفني ويسرني أن أقدم، بالنيابة عن الوفد البولندي، مشروع القرار A/C.1/65/L.23 بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

يمثل التنسيق النشط والمستمر للعمل بشأن مشروع قرار الاتفاقية مساهمة ملموسة قدمتها بولندا على مدى سنوات عديدة بهدف تعزيز فعالية حظر الأسلحة الكيميائية. ودعم التنفيذ الكامل والفعال لكل أحكام الاتفاقية وتحقيق عالميتها من الأهداف الرئيسية للجهود التي تضطلع بها بولندا تأييداً للحظر التام للأسلحة الكيميائية.

ومشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وثيقة فريدة. فهو يؤكد على أهمية عالمية الاتفاقية. ويوفر دعم الأمم المتحدة لجميع ركائز الاتفاقية: التدمير غير القابل للرجوع عنه لجميع الأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها؛ وعدم الانتشار من أجل كفالة عدم ظهور أسلحة كيميائية جديدة؛ وتوفير المساعدة والحماية للدول الأعضاء لتدافع عن نفسها ضد احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية؛ وأخيراً وليس آخرا، التعاون الدولي من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

إن الأمم المتحدة باتخاذها القرار بتوافق الآراء كل عام، إنما تعرب عن دعمها الراسخ لحظر الأسلحة الكيميائية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي إلا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي رأينا أن نص مشروع قرار هذا العام يتسم بالتوازن الجيد. وافتراضنا وهدفنا الأساسيان هما كفالة اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء مثلما حدث في السنوات الماضية. وتوافق الآراء لا مندوحة عنه لكي تقدم الأمم المتحدة تأييدها الراسخ لتنفيذ الاتفاقية.

خلال المشاورات المكثفة الثنائية والمفتوحة العضوية التي حضرها العديد من الوفود، تلقينا تأكيدات بدعم مشروع القرار واستعداد الوفود لدى اللجنة الأولى للانضمام إلى توافق الآراء بشأنه. أود أن أعرب عن امتناننا وشكرنا لجميع الوفود التي شاركت في تلك المشاورات المكثفة بشأن مشروع القرار الجديد المعني بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد أكدت المشاورات وجود دعم سياسي واسع في جميع المناطق لتنفيذ الاتفاقية بمجملها. ويعبر مشروع القرار المقدم اليوم عن ذلك الدعم.

إن بولندا كما فعلت في الأعوام السابقة، تواصل الاضطلاع بدور المقدم الوحيد لمشروع القرار. ويساعدنا التقديم الانفرادي، الذي حظي بالتأييد مرة أخرى في مشاورات هذا العام، على كفالة التوازن الإقليمي والسياسي على السواء، فضلاً عن الدعم الواسع من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمشروع القرار. لهذا السبب، لن تسعى بولندا أو تدعو إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار.

يرجو وفد بولندا اعتماد مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدون تصويت.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل هنغاريا لتقديم مشروع القرار A/C.1/65/L.20.

**السيد ناغي** (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): رفعت هنغاريا مشروع القرار A/C.1/65/L.20 المعنون ”اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة“ إلى اللجنة الأولى للنظر فيه. وهدفنا هو كفالة اعتماد القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

وكما يتبين للممثلين، لم يخضع مشروع القرار إلا لتعديلات طفيفة وجرى استكماله بالمقارنة بنص العام الماضي (القرار ٦٤/٧٠). ومن المهم ملاحظة أنه قد طُلِب مرة أخرى من الأمين العام، في الفقرة ٨، مواصلة تقديم المساعدات الضرورية للاجتماعات السنوية للدول الأطراف والاجتماع الاستعراضي السابع المقبل عام ٢٠١١، على وجه الخصوص. وبموجب الفقرة ٩، تقرر الجمعية العامة أن تدرج البند المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

وكما ذكرت، فإن النص لا يتضمن إلا تحديثات تقنية. وهو لا يعكس العمل الهام الذي اضطلعت به الدول الأعضاء أثناء فترة ما بين الدورات. ومع ذلك نأمل من الجهود الجارية لتعزيز التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي فيما يتعلق باستخدام العلوم والتكنولوجيا البيولوجية في الأغراض السلمية، بما في ذلك تعزيز التدابير الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين السلامة الأحيائية والأمن الأحيائي، أن تفضي إلى تحول إيجابي في موقف الذين لم يؤيدوا بعد المبادئ المدرجة في الاتفاقية.

ومما يثلج صدورنا الاهتمام الكبير الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في مشروع القرار أثناء المشاورات التي جرت في جنيف ونيويورك. ونأمل أيضا في أن يظهر الاعتراف العام بأن العواقب الإنسانية الوخيمة التي تنجم عن أي استخدام للأسلحة البيولوجية، ستتجسد في نتائج المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١١.

وتود هنغاريا أن تظل البلد الوحيد المقدم لمشروع القرار المتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. ونأمل، كما حدث في الماضي، أن يتم اعتماد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

**السيدة كنيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ما برحت الولايات المتحدة تحرز تقدما في تحديد الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي للدفع في إيماننا في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وبينما نعمل من أجل إنهاء الخطر النووي، ينصب تركيزنا أيضا بقوة على الإجراءات الرامية إلى عدم استخدام العوامل الكيميائية والبيولوجية والمواد السمية استخداما باتا كأسلحة من جانب الإرهابيين أو الدول. وما زالت هذه الأسلحة تشكل خطرا جسيما على تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية، لا تزال إدارة الرئيس أوباما ملتزمة التزاما راسخا بتطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وتساهم بشكل كبير في الجهود التي نبذلها لتعزيز تحديد الأسلحة ومنع الانتشار على الصعيد العالمي.

وتعرب الولايات المتحدة عن ارتياحها للتقدم المحرز والإنجازات المتحققة بالفعل في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونعتزم أن نؤدي دورنا في الاعتماد على نجاح الاتفاقية بالعمل عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحت قيادة مديرها العام الجديد، أحمد أوزومكو. وفي كلمته أمام اللجنة الأولى التي ألقاها في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/65/PV.9) ذكَّرنا جميعا السفير أوزومكو بأنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، لا يزال يتعين فعل الكثير.

يجب أن نعمل معا جميعا بشكل بناء وانطلاقا من روح تعددية الأطراف وبناء التوافق في الآراء، التي تبنتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشمل المسائل الأساسية التي يجب تناولها التدمير الكامل والذي يمكن التحقق منه للأسلحة الكيميائية والانضمام العالمي والتنفيذ الكامل. ويجب أن نحافظ على وجود نظام فعال للتحقق، وأن نشجع الامتثال للاتفاقية، وأن نحدد أفضل الطرق لمواجهة التحديات الجديدة التي تنبثق عن التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا.

وتسلم الولايات المتحدة بأن تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة يشكل أحد الأهداف الأساسية للاتفاقية. وتلتزم الولايات المتحدة التزاما تاما بتحقيق هذا الهدف. ونواصل إحراز تقدم كبير نحو التدمير الكامل لأسلحتنا الكيميائية. وقد أكملنا مؤخرا تدمير ٨٠ في المائة من مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت الراهن، نعمل نحو بلوغ تدمير ٩٠ في المائة منها بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢ ونواصل دراسة جميع الخيارات للإسراع بتدمير الـ ١٠ في المائة المتبقية بطريقة آمنة وسليمة بيئيا. وهذا عمل صعب وخطير ومعقد تقنيا بشكل أكثر ويستغرق وقتا طويلا عما تم توخيه من قبل، ولكننا لا نزال ملتزمين بالتدمير الكامل والقابل للتحقق لتلك الأسلحة.

كما نلتزم التزاما ثابتا باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أعادت نائبة الوزير توشير تعزيز هذا الالتزام عندما تكلمت أمام الاجتماع السنوي في جنيف. وقدمت استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة التهديدات البيولوجية التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي، وشددت على الدور الهام الذي تضطلع به اتفاقية الأسلحة البيولوجية في هذه الجهود. وتستند استراتيجيتنا إلى المبدأ الأساسي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية القائل بأن استخدام الأسلحة البيولوجية أمر بغيض بالنسبة لضمير البشرية.

لقد تطور خطر الأسلحة البيولوجية. إن المعارف والمواد المتعلقة بالعلوم الحياتية المزمع استخدامها في الأغراض السلمية، مع احتمال إساءة استخدامها، يجري توزيعها على نطاق واسع ويمكن الحصول عليها أكثر من أي وقت مضى. ولا يأتي الخطر اليوم من البرامج التي تنفذ على مستوى الدول فحسب، بل أيضا من الجهات الفاعلة من غير الدول. ومن الضروري أن نتناول اتفاقية الأسلحة الكيميائية في هذا السياق الأوسع.

وكانت الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات في السنوات القليلة الماضية خطوة هامة في هذا الاتجاه. ويجب أن تغتنم الحكومات الفرصة التي يتيحها المؤتمر الاستعراضي القادم للاستفادة من هذه النجاحات عن طريق برنامج عمل نشيط وشامل لتعزيز اتخاذ إجراء حقيقي لمكافحة الخطر البيولوجي. وتعتقد الولايات المتحدة أن العمل الذي سيتم الاضطلاع به في المستقبل في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينبغي أن يتناول ثلاث مسائل مهمة: بناء قدرة عالمية لمكافحة الأمراض المعدية، بغض النظر عن السبب؛ وتناول النطاق الكامل للأخطار البيولوجية الحاضرة والمقبلة، بما في ذلك الإرهاب البيولوجي؛ وبناء الثقة في قيام الدول بالعمل على تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بصورة فعالة وامتثالها لالتزاماتها. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، تريد الولايات المتحدة أن تعمل مع الآخرين على تحديد سبل أكثر فعالية لزيادة الشفافية، وتحسين تدابير بناء الثقة، والاشتراك في مناقشات ثنائية بشأن التنفيذ والامتثال بأسلوب جماعي وبناء.

وكما أكدنا في بداية هذه الدورة فإن بروتوكول التحقق التقليدي لم يحرز تحققا مجديا أو قدرا أكبر من الأمن. وبدلا من ذلك، يحدونا الأمل في أن نعمل مع الآخرين لوضع نهج عملية تطلعية تعزز بصدق الثقة في أن الدول تضطلع بالتزاماتها بكل إخلاص.

**السيد نجفي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلادي، في إطار هذه المجموعة، أن يتناول بعض النقاط فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيوليوجية والسمية.

فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما هو معروف جيدا، قامت الطائرات الحربية التابعة لنظام صدام منذ ٢٣ عاما بشن هجمات جوية على المناطق السكنية بمدينة ساراداشت الإيرانية. وكانت القنابل التي أطلقت على المدينة تحتوي على خردل الكبريت السام. وكان ضحايا هذه الجريمة الشنعاء يلهثون من أجل الهواء ويتقيأون في الحافلات التي كانت تنقلهم بسرعة إلى المستشفيات، وكانوا يصرخون من احتقان عيونهم وتورم جلودهم بالفقاعات. وقد سقطوا صرعى، وأصبحوا شهداء في شوارع مركز المدينة. وبما أن المدينة لم تكن تعتبر هدفا عسكريا، فإن سكانها لم يكونوا مستعدين لهذا الهجوم الكيميائي ولم تتوفر لهم الحماية منه. وقد عانى الذين نجوا من الهجوم بالغاز من تعقيدات صحية طويلة الأجل، بما فيها مشاكل خطيرة في التنفس، ومشاكل جلدية، وآفات العين، ومشاكل في جهاز المناعة. ويجري إحياء الذكرى السنوية لهذه المأساة في إيران بوصفها ”يوما وطنيا للحملة ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية“.

ولا يزال التدمير العام والكامل للأسلحة الكيميائية يمثل الهدف الرئيسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلب ضمان الامتثال الموعد النهائي الممتد حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أن تعكف الدول الأطراف الحائزة لتلك الأسلحة على بذل الجهود المستدامة والمتسارعة، كما طالبت به الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف وفي إطار الاتفاقية وأنظمة التحقق التابعة لها. وإذا لم تقم الدول بذلك سيتعرض سبب وجود الاتفاقية ذاته لتحديات خطيرة.

وقد أوصت الدورة بقوة بألا يتخذ أي إجراء لإعادة كتابة أو تعديل أو إعادة تفسير الاتفاقية. وبدلا من ذلك، من المقترح أن تتحمل الدول الأطراف المعنية عبء عدم الامتثال. ومؤخرا، شاهدنا أول تداعيات عدم الامتثال عندما قامت دولة طرف رئيسية، في أعقاب بيان أدلت به إحدى الدول الأطراف بأنها لن تستطيع الوفاء بالموعد النهائي لتدمير تلك الأسلحة، مما حمل دولة كبرى أخرى بأن تحذو حذوها.

ونرى أن الاتفاقية، بوصفها معاهدة لنزع السلاح، لا تسمح باستمرار وجود أسلحة كيميائية. وبالتالي، عندما لا تفي بعض الدول الأطراف الحائزة بالموعد النهائي لاستكمال تدمير أسلحتها الكيميائية فلا بد أن يضعف جانب نزع السلاح الذي يمثل الهدف الأساسي للاتفاقية، وفقا لما تنص عليه، ومن ثم يمكن أن تصبح الاتفاقية مجرد معاهدة لعدم الانتشار. ومن المؤسف أن بعض الدول الأطراف الحائزة، باتخاذها قرار الاحتفاظ بأجزاء من ترساناتها الخاصة بالأسلحة الكيميائية وعدم التزامها بالمواعيد المحددة، قد تحوّل المعاهدة الدولية الوحيدة لنزع السلاح في الواقع إلى معاهدة لعدم الانتشار.

ونحن لا نزال نؤيد تماما عملية التيسير الجارية الرامية إلى وضع تدابير ملموسة لتعزيز التعاون الدولي وتبادل التكنولوجيا ذات الصلة بالمواد الكيميائية، في إطار الاتفاقية. أما فرض قيود لا مبرر لها، أو تتحدى نص الاتفاقية وروحها، على التجارة في المواد الكيميائية والمعدات والتكنولوجيات، فلن يعزز السلام والأمن الدوليين أو يساعد على تحقيق هدف العالمية. وفي حين أن بعض الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية والمعلوم أن لديها برامج لأسلحة الدمار الشامل تتمتع بحرية الوصول إلى التكنولوجيات والمواد، وخصوصا المواد الكيميائية المجدولة، فإن الدول الأطراف الأخرى تخضع للقيود وأشكال الحرمان التي تعيق تطورها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي.

ونظرا لأن جمهورية إيران الإسلامية قد تعرضت لتجربة مريرة من جراء الأسلحة الكيماوية التي استخدمها النظام السابق في العراق، فنحن نرى أنه يجب إتاحة ما يكفي من الموارد لتلبية احتياجات الدول الأطراف التي تعرضت لهجمات كيماوية على وجه السرعة.

ولدى وفد جمهورية إيران الإسلامية اقتناع بأن الفترة الانتقالية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد بدأت بالفعل، وأننا يجب أن نقيّم التطورات التي طرأت حتى الآن على نحو كلي من أجل تحديد ما فيها من نقاط القوة والضعف.

وأود أن أنتقل الآن إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة للصكوك التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والتي تعتبر أساسية في صون السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولذلك نعتقد أن التعددية والحلول المتعددة الأطراف المتفق عليها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة الوحيدة المستدامة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

ومن دواعي الأسف أن عالمية الاتفاقية لم تتحقق بعد، رغم انقضاء أكثر من ثلاثة عقود على دخولها حيز النفاذ. ونهيب بالدول الأطراف أن تظل ملتزمة بواجبها المتمثل في عدم نقل المعدات والمواد – بما في ذلك العوامل البيولوجية والسموم – أو المعلومات العلمية والتكنولوجية إلى الدول غير الأطراف. وغني عن القول أن إدخال عوامل مثبطة للدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية لا يسهل تحقيق عالميتها.

ومن بواعث القلق الأخرى بالنسبة لبلدي وجود ثغرة كبيرة في أحكام الاتفاقية، وذلك لأنها لا تتضمن حظرا

صريحا على استخدام الأسلحة البيولوجية. وترى جمهورية إيران الإسلامية فرض حظر تام على استخدام هذه الأسلحة. وقد اقترحت حركة عدم الانحياز، في السياق نفسه، وفقا لاقتراح من جمهورية إيران الإسلامية، أن تعتمد الجمعية العامة قرارا تدعو فيه الدول التي لا تزال لديها تحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ إلى سحبها. ونعرب عن تقديرنا لقيام عدد من الدول الأطراف بسحب التحفظات على البروتوكول المذكور، ونهيب بجميع الدول التي لا تزال لديها تحفظات عليه أن تسحبها وتدعم مشروع القرار ذي الصلة (A/C.1/65/L.12)، الذي أعيد تقديمه هذا العام.

وترى إيران أن تيسير تبادل الآراء والمشاركة فيها وتعزيز التعاون الدولي في مجال أنشطة التكنولوجيا الحيوية السلمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما تشكل عناصر أساسية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الكامل والشامل للمادة العاشرة على أساس من المساواة وعدم التمييز، ولا سيما في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية في هذا المجال، من شأنه أن يزيد التعاون بين الدول الأطراف وينبغي دعمه. ذلك أن عدم التنفيذ السليم للمادة العاشرة بشأن التعاون الدولي يحول دون وفاء الدول الأقل نموا والدول النامية الأطراف بخططها الرامية إلى السيطرة والقضاء على الأمراض المعدية. ولذلك، ينبغي أن تدعم الدول الأطراف قيام نظام دولي لمكافحة واستئصال الأمراض الناشئة استنادا إلى أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتجدر الإشارة إلى أن على الدول الأطراف التزاما قانونيا بالامتناع عن فرض قيود أو حدود على النقل بطريقة من شأنها أن تعوق التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للدول الأطراف أو التعاون الدولي في مجال التطبيقات السلمية للتكنولوجيا الحيوية. ولذلك، ينبغي أن لا يجري وضع الآليات التنظيمية إلا بالمواءمة بين الجوانب التعزيزية والتنظيمية على أساس غير تمييزي.

ولدى جمهورية إيران الإسلامية اعتقاد راسخ بأن أي تدبير تكون وراءه دوافع سياسية، مثل النظم التعسفية لمراقبة الصادرات التي تقيّد نقل وتطوير المعدات والمواد والمعارف العلمية والتكنولوجية وتعزيزها، من شأنه أن يعيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للدول الأطراف وأن يشكل انتهاكا واضحا للمادة العاشرة من الاتفاقية.

وفي الختام، تؤكد إيران مجددا بوصفها دولة عضوا في حركة عدم الانحياز الموقف المبدئي لتلك المجموعة من أهمية الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وتعزيزها عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن إصدار بروتوكول ملزم قانونا. ومما يؤسف له أن تلك المفاوضات لم تصل إلى نهاية في عام ٢٠٠١، بسبب الموقف الخصامي من جانب بلد واحد فقط بعد سنوات من المفاوضات.

**السيد فان دين إيسيل** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي يدلى به ممثل بلجيكا في هذا الموضوع نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتود هولندا كما فعل الآخرون أن تؤكد أهمية تحقيق عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وتهيب هولندا بالدول التي لم تصبح بعد أعضاء في هاتين المعاهدتين اللتين تشكلان ركيزتين رئيسيتين لنظام نزع السلاح المتعدد الأطراف إلى الانضمام إليهما دون إبطاء.

سوف يكون عام ٢٠١١ عاما هاما بالنسبة لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي السابع فرصة حاسمة لزيادة تعزيز هذه الاتفاقية

وتنفيذها. ومن الأمور المشجعة أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي قد بدأت بالفعل. وسيتوقف نجاح هذا المؤتمر على حسن توقيت تلك التحضيرات وشمولها. وتتطلع هولندا إلى العمل بشكل مكثف مع جميع الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الاستعراضي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين في المناقشة المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

سوف ننتقل الآن إلى الكتلة المتعلقة بالفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح).

**السيد لينت** (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن هذا هو البيان الأخير الذي أدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أثني عليكم، سيدي، للكيفية التي تديرون بها أعمال اللجنة.

أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشحيها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ كما تؤيده أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن العدد المتزايد للأطراف الفاعلة في الفضاء الخارجي والتطوير السريع للأنشطة فيه يعززان الموقف الثابت منذ زمن طويل للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء المؤيد لتعزيز الإطار المتعدد الأطراف فيما يتعلق بحفظ البيئة السلمية والمأمونة والآمنة في الفضاء الخارجي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون تحوله إلى مجال للصراع يمثلان شرطين ضروريين للاستقرار الاستراتيجي.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بتعزيز سلامة الأنشطة في الفضاء الخارجي التي تسهم في تنمية وأمن الدول. ولهذا الغرض، يسعى الاتحاد إلى تعزيز التعاون الدولي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونحن نراعي على نحو خاص مسألة سلامة أنظمة الفضاء، ونحث جميع الدول على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من الحطام الفضائي.

ويشارك الاتحاد الأوروبي في المناقشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بمختلف جوانب أمن الفضاء. وفي هذا السياق، أحطنا علما باقتراح الاتحاد الروسي والصين المتعلق بمشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية. كما أننا لاحظنا الأفكار الداعية إلى الحظر الملزم قانونا لاختبار الأسلحة المضادة للسواتل واستخدامها.

ويشجع الاتحاد الأوروبي على بلورة مجموعة مبادئ توجيهية دولية واختيارية، كأداة للسلامة والأمن والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بجميع أنشطة الفضاء. وينبغي لتلك المبادئ التوجيهية، في جملة أمور أخرى، أن تقلل إلى الحد الأدنى من التدخل المضر والاصطدامات والحوادث التي ينتج عنها الحطام في الفضاء الخارجي.

ولهذا الغرض، ظل الاتحاد الأوروبي يعمل خلال السنوات القليلة الماضية على بلورة مشروع مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وأجرى الاتحاد على مدى الأشهر القليلة الماضية مشاورات مكثفة مع عدد من الدول المرتادة للفضاء الخارجي. وقد أعددنا صيغة منقحة على أساس الآراء التي عبر عنها الشركاء لمدونة السلوك، التي نعتزم مناقشتها مع الدول الأعضاء على هامش الدورة الحالية للجنة الأولى.

ويستند مشروع مدونة السلوك إلى ثلاثة مبادئ: حرية الجميع في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ وحفظ أمن وسلامة الأجسام الفضائية الموجودة في المدار الثابت للأرض؛ والمراعاة الواجبة لاحتياجات الأمن والدفاع المشروعة للدول. إننا نتوقع في مشروعنا أن المدونة ستنطبق على جميع أنشطة الفضاء التي تقوم بها الدول والكيانات غير الحكومية. وحيث ستكون المدونة اختيارية ومفتوحة لجميع الدول، فإنها ستضع الأحكام الأساسية التي تتقيد بها الدول المرتادة للفضاء، سواء في أنشطة الفضاء المدنية أو العسكرية. ولا يتضمن مشروع المدونة أي أحكام متعلقة بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

إن الغرض من مشروع مدونة السلوك ليس تكرار أو منافسة المبادرات التي ظلت تتعامل مع هذه المسألة المحددة. بل على النقيض من ذلك، فإن مشروع مدونة السلوك بوصفه تدبيرا للشفافية وبناء الثقة، يشدد على أهمية اتخاذ جميع التدابير لمنع تحول الفضاء الخارجي ميدانا للصراع، ويدعو الدول إلى تسوية أي نزاع في الفضاء الخارجي بالطرق السلمية.

وهدف الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق خلال الأسابيع القادمة على نص مقبول لدى جميع الدول المعنية، وبالتالي يؤدي إلى منافع أمنية فعالة خلال فترة قصيرة نسبيا. ويأمل الاتحاد أن يتمكن في ختام عملية المشاورات من اقتراح صيغة نهائية لمدونة السلوك تكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الدول على أساس اختياري في مؤتمر مخصص يعقد في النصف الأول من عام ٢٠١١.

**السيدة ليديسما هيرنانديث** (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد ظل العالم يطالب بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي نظرا للتهديد الذي ستشكله تلك الأسلحة على السلم والأمن الدوليين.

إن الصكوك القانونية الرامية إلى هذا الهدف – معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاقية عام ١٩٧٩ التي تنظم أنشطة الدول على سطح القمر وغيره من الأجرام السماوية – قد أدت دورا إيجابيا في تعزيز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفي تنظيم أنشطة الفضاء. كما أنها اكتست أهمية فيما يتعلق بمنع نشر أسلحة الدمار الشامل والقيام بأنشطة عسكرية معينة في الفضاء الخارجي.

ولكن النظام القانوني القائم بمفرده لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعليه، هناك حاجة ملحة لتوطيد وتعزيز ذلك النظام، والامتثال الدقيق للاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، واستعراض تدابير جديدة فعالة واتفاقات فعالة وقابلة للتحقق لمنع وقوعه. وتدعم كوبا الجهود المبذولة في إطار الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في هذا المجال.

إننا نؤيد إنشاء لجنة مخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح تكون معنية بهذه المسألة، لكي تؤدي دورها الرئيسي الواجب في التفاوض على اتفاق أو اتفاقات، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. كما أننا ندعم، في هذا السياق، إنشاء فريق عامل معني بهذه المسألة داخل مؤتمر نزع السلاح في أسرع وقت ممكن.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة لا تشكل بديلا لتحديد الأسلحة وتدابير نزع السلاح، ولا تمثل شرطا لتنفيذ تلك التدابير. غير أنها يمكن أن تيسر تنفيذ تعهدات نزع السلاح وجهود التحقق منها. ويمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تؤدي دورا هاما في صياغة وإقرار وتنفيذ معاهدة جديدة لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال

أو التهديد باستعمال القوة ضد الأجسام الفضائية. كما يمكن لتلك التدابير أن تهيئ الظروف المؤاتية لإبرام اتفاق جديد.

وتؤكد كوبا مجددا على الحاجة لضمان الطابع السلمي لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لمنفعة جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي.

**السيد تيليغين** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تعتبر جمهورية كازاخستان أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يشكل واحدة من أهم المهام العاجلة وأكثرها إلحاحا التي يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بها.

لقد أضحى العالم المعاصر يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا الفضاء، مع ما ينطوي علية ذلك من احتمال وقوع آثار كارثية للغاية ناجمة عن حدوث مواجهة عسكرية وعمليات قتالية في الفضاء. وقد جرت مناقشة سلامة الفضاء الخارجي بشكل مكثف على مدى السنوات القليلة الماضية، وهي ذات صلة خاصة بسياق تزايد عدد البلدان المشاركة في برامج الفضاء والمعتمدة عليها، والتي قد تترتب عليها عواقب وخيمة إن لم تتم مراقبتها بشكل ملائم.

تنضم كازاخستان إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، الذي يمكن توجيهه بصورة بناءة لحل المشاكل العالمية من خلال تحسين استعمال الطاقة والمعلومات، وإدارة الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة، وتجنب الكوارث الطبيعية أو التقليل من آثارها إلى حد كبير. وكازاخستان مقتنعة بأن الأمن في الفضاء الخارجي يجب أن يظل من المسائل الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح، الذي لا بد من تنشيطه وإحيائه في السنوات القادمة من خلال توافق الآراء السياسي المتعدد الأطراف الذي يتسم بمزيد من الحزم لمعالجة هذه المسائل وغيرها.

وفي الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو التفاهم العالمي، من الواضح أن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي سينجم عنه مزايا لعدد قليل، ومن ثمّ يقيم جدرانا من الريبة والشكوك التي بدأنا لتونا تبديدها فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها. والأخطر من ذلك هو أن الأنشطة التي تقوم بها بعض البلدان الحائزة للتكنولوجيا المتقدمة في مجال الحرب الفضائية قد تؤدي إلى انتشار هذه التكنولوجيا إلى بلدان أخرى تريد حيازتها أيضا. لقد أثبتت الخبرة أنه يمكن إخفاء خطر هذا العمل العسكري، ومن ثمّ يصبح خرقا رئيسيا للأمن الدولي.

وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ١٣٠ بلدا تملك برامج فضائية متطورة أو تقوم بتطويرها باستعمال المعلومات من الأصول الفضائية للدفاع عن نفسها. ويتعين على الدول الأعضاء أن تكفل ألا تقوض نظم هذه الأسلحة الخطيرة الهيكل القائم للاتفاقات بشأن الحد من الأسلحة، لا سيما في مجال القذائف النووية.

إن كازاخستان لا تنوي، الآن ولا في المستقبل، متابعة تطوير أسلحة الفضاء أو نشرها في الفضاء الخارجي. وبلدي، الذي يستضيف أول وأكبر قاعدة لإطلاق الصواريخ والسفن الفضائية، بايكونور، يعمل على وضع برنامج وطني للفضاء المدني، بما في ذلك إنشاء مجمع للصواريخ الفضائية، يدعى بايتريك. وسيساعد هذا المجمع البلد على أن يصبح جزءا من السوق العالمية للخدمات الفضائية وتيسير الوصول إلى أحدث التكنولوجيات وفقا لقواعد الأمن الجماعي الدولي.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، انضمت كازاخستان إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وتصبو إلى الانضمام إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وتعمل بنشاط من أجل تحقيق ذلك. ورغم أنها ليست عضوا رسميا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، إلا أن كازاخستان قد راعت لوائحه بدقة في سياستها التصديرية على مدى السنوات العديدة الماضية وتأمل أن تحوز على دعم وثقة الدول الأعضاء في طلبها الانضمام إلى عضويته في الدورة القادمة لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

نهيب بالدول الأعضاء ممارسة المزيد من الرؤية السياسية والالتزام وتوافق الآراء للتغلب على تحديات التهديدات الجديدة والناشئة بوضع المزيد من الاستراتيجيات الفعالة والابتكارية. فلا يمكن منع البلدان من نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي إلا ببذل الجهود الجماعية للانضباط والتفاهم الدولي. ولذلك تؤيد كازاخستان مشروع القرار بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/65/L.38). وسيكون اشتراك عدد كبير في تقديمه وتأييده على نطاق واسع الخطوة الأولى الحاسمة نحو التوصل إلى اتفاق عالمي لمنع عسكرة الفضاء الخارجي وكفالة سلامة الأجسام الفضائية. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد للتعاون مع الآخرين لكفالة تنفيذ مشروع القرار تنفيذا كاملا.

وتؤيد كازاخستان أيضا سياسة الاتحاد الروسي بألا يكون البادئ في نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي – وهي على قناعة بأنه يجب على جميع الدول أن تحذو حذوه، لا سيما الدول ذات القدرات الفضائية. وهذا الانضباط من جانب كل دولة على حدة يمكن أن يعزز إلى حد كبير التعاون الجماعي وتفادي إمكانية سباق التسلح في الفضاء الخارجي قبل اعتماد هذا الصك العالمي.

إن هذا العزم الجماعي يعود بالنفع على المجتمع الدولي برمته على أساس الإنصاف والمساواة، بدون استثناء. والدروس التي استخلصناها في الماضي والحاضر فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه إلغاء تكديس أسلحة الدمار الشامل وإزالتها، النووية منها والكيميائية، توفر الكثير من الأدلة على أن هناك ضرورة لمنع العوائق المماثلة التي تعترض إزالة الأسلحة من الفضاء والحطام الفضائي في المستقبل. وأي قصر في النظر من شأنه أن يحوّل مواردنا المالية العالمية المحدودة من برامجنا الجماعية للتنمية الجماعية، التي تسعى الأمم المتحدة جاهدة لتنفيذها.

وفي الختام، تود كازاخستان أن تؤكد مجددا أن هدفنا المشترك يتمثل في كفالة الإبقاء على الفضاء الخارجي مجالا للتعاون، وخاليا من الأسلحة، كي تتمكن البشرية من الاستمرار في استعماله من أجل تطورها وتقدمها بصورة سلمية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.38.

**السيد فاسيلييف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يزال منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ووضع معاهدة ذات صلة إحدى أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الروسي.

وعندما قدمنا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، في مؤتمر نزع السلاح مشروع المعاهدة الدولية ذات الصلة بالنيابة عن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية قمنا بذلك على أساس قناعتنا بأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أسهل من معالجة الفوضى فيما بعد. ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة هامة للغاية لكفالة التنبؤ بالحالة الاستراتيجية في الفضاء الخارجي والاستقرار والأمن العالميين بصورة عامة.

ومنذ تقديم مشروع المعاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، أنجز الكثير لتوضيح أحكامها

الأساسية. وفي آب/أغسطس، صدرت الإجابات على التساؤلات التي أثارتها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بمشروع المعاهدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح (CD/1872). ويمكن اعتبار المبادرة الروسية – الصينية مبادرة ملحة وهامة للغاية. لقد توصل المجتمع الدولي إلى تفهم أفضل لخطورة النتائج السلبية المحتملة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي وهو عاقد العزم على تحقيق أهداف مشروع المعاهدة.

ومن الطبيعي أنه لا يمكن أن يتوقع أحد التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية الأساسية بين عشية وضحاها. فالحالة حتى أكثر صعوبة، إذ أن مؤتمر نزع السلاح غير قادر على اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يتيح له البدء بمناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة. وفي ظل هذه الظروف، نعتبر من الهام المضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف على مراحل. وفي المرحلة الحالية، من الأهمية القصوى أن نكفل على الأقل اعتماد التدابير التي تمس إليها الحاجة والتي يوجد فعلا توافق في الآراء بشأنها.

قبل كل شيء، هناك ضرورة لإيجاد مناخ تسوده الشفافية والثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وفترة السنوات الخمس الأولى من عمل اللجنة الأولى بشأن مسألة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ستنتهي هذا العام. وفي الفترة الزمنية نفسها، اعتمدت الأمم المتحدة خمسة قرارات وثيقة الصلة قدمت بالنيابة عن روسيا والصين. وقدمت اثنتان وعشرون دولة والاتحاد الأوروبي كمجموعة مقترحات إلى الأمين العام بخصوص تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفي الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، أعتمد القرار بدون تصويت لأول مرة (القرار ٤٩/٦٤).

نشكر جميع الدول على تأييدها المشترك. ونشكر، بصورة خاصة، الأمين العام والأمانة العامة على نشر التقرير النهائي عن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة (A/65/123) في وقت يتناسب مع الدورة الحالية، على أساس المقترحات التي قدمتها الدول في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

واليوم، نقدم مشروع القرار بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة (A/C.1/L.38) الذي شارك في تقديمه أكثر من ٦٠ دولة. وأثناء إعداد مشروع القرار للدورة الحالية، أخذنا في الاعتبار أهمية مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والظروف المؤاتية الناجمة عن اعتماد قرارنا بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والستين.

ونعتقد أن فعالية المزيد من العمل بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الأمم المتحدة ستعتمد في نواح كثيرة على رفعها إلى مستوى أعلى، وبالتحديد، إلى فريق من الخبراء الحكوميين، الذي يمكن أن يقوم بدراسة التقارير الوطنية، التي قدمت فعلا إلى الأمم المتحدة تنفيذا للقرارات التي اتخذتها سابقا، وإيجازها وزيادة تطويرها. ويمكن أن يقوم الفريق أيضا بوضع تقرير يتضمن توصيات بشأن تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وتقديمه إلى الأمين العام. ووفقا لمشروع القرار سيبدأ الفريق عمله في عام ٢٠١٢.

ونحيط علما بنتائج الاجتماع السابق لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، الذي عمل في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣ (انظر A/48/305، المرفق). كما نشير إلى الأحداث السياسية الرئيسية التي وقعت والطفرات التكنولوجية الثورية التي حدثت في استكشاف الفضاء الخارجي منذ ذلك الحين.

ونشير إلى أن العمل السابق لفريق الخبراء لم يكن موجها نحو إدخال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الممارسة الدولية. وفي ذلك الصدد، من رأينا أنه ينبغي أن

يعمل فريق الخبراء الحكوميين في المستقبل، بمجرد إنشائه، على إعداد توصيات بشأن التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة.

هناك مسألة مهمة أخرى. في هذا العام، بدأنا العمل بشأن مشروع القرار المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في شكل ثلاثي، بالاشتراك مع الصين والولايات المتحدة. ومع ذلك فإنه للأسف منعتنا بعض الخلافات التي ثارت بشأن نص ديباجة مشروع القرار من إعداد مشروع مشترك. وبالرغم من ذلك، فإنه فيما يتعلق بالزخم الرئيسي لمشروع القرار – ألا وهو إنشاء فريق خبراء حكوميين – تلاقت مواقفنا.

ونود أن نشكر زملاءنا الصينيين وزملاءنا من الولايات المتحدة على الجهود التي بذلوها للتوصل إلى توافق بشأن لغة مشروع القرار. ونرحب بالتعديلات التي أدخلتها إدارة الرئيس أوباما على السياسة الوطنية للفضاء الخارجي للولايات المتحدة، ولا سيما اعتزام الولايات المتحدة وضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل ضمان التوصل إلى نهج معقول بشأن أي نشاط يجري في الفضاء الخارجي.

وندعو جميع الدول إلى أن تؤيد مشروع القرار A/C.1/65/L.38 بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، كما ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى مقدمي مشروع القرار أن تنظر في القيام بذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.2*.

**السيد شمعة** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): حيث أننا نناقش الفضاء الخارجي في سياق نزع السلاح والأمن الدولي، اسمحوا لي أن أؤكد على موقف مصر. يعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية على وجه الحصر. ولذلك، قدمت مصر بشكل تقليدي، إلى جانب سري لانكا، مشروع القرار المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ وقد صوتت بانتظام لصالح القرار المعنون ”تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“ الذي قدمه الاتحاد الروسي.

إن مشروع القرار المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (A/C.1/65/L.2*) الذي تعرضه مصر هذا العام، يماثل في جوهره قرار الجمعية العامة ٢٨/٦٤ الذي قدمته سري لانكا واتخذ في العام الماضي في إطار نفس البند من جدول الأعمال. ويحتوي مشروع قرار هذا العام على التحديثات التقنية الضرورية.

وقد قام عدد كبير من الدول بالمشاركة في تقديم مشروع القرار حتى الآن، وقائمة مقدمي مشروع القرار ما زالت مفتوحة أمام انضمام مقدمين آخرين. ونشجع الوفود على المشاركة في تقديم مشروع القرار نظرا لما يمثله من إحراز تقدم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وحيث أنه من مصلحة البشرية جمعاء أن يستمر استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على وجه الحصر، فإن مشروع القرار يتناول مسألة ذات أهمية بوجه خاص. فهو يشدد على ضرورة الامتثال الصارم للاتفاقات القائمة، بما فيها الاتفاقات الثنائية، المتصلة بالفضاء الخارجي، وللنظام القانوني المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. ويؤكد مشروع القرار من جديد على أنه ينبغي دراسة المزيد من التدابير في البحث عن اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فعالة ويمكن التحقق منها من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك تسليح الفضاء الخارجي.

ومن خلال مشروع القرار، يتم مرة أخرى دعوة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد الذي يتمتع بالولاية الأساسية للتفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف، في سياق برنامج عمل متوازن وشامل، إلى إنشاء فريق عامل معني بالمسألة بأسرع وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١١. ومن شأن ذلك أن يسمح بإجراء دراسة دقيقة، من خلال المفاوضات، لعدد من المبادرات الهامة التي قدمت في إطار المؤتمر، بما في ذلك مشروع المعاهدة الروسي – الصيني بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ونتطلع إلى أن نرى مشروع القرار يتمتع بأكبر تأييد ممكن في هذا العام، وندعو الدولتين اللتين امتنعتا عن التصويت على القرار في العام الماضي إلى أن تعيدا النظر في موقفيهما وأن تنضما إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في تأييد مشروع القرار المقدم هذا العام، بالنظر إلى أهمية هذه المسألة لسلام وأمن البشرية.

**السيد دي بيلفيي** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يمثل مؤتمر نزع السلاح الهيئة الرئيسية المنوط بها مسؤولية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد شعرت كندا بإحباط شديد لأن مؤتمر نزع السلاح لم يشرع في الاضطلاع بعمل موضوعي في عام ٢٠١٠، مما أدى إلى سد الطريق أمام إحراز التقدم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وليس من المغالاة في شيء القول إن التحديات الأمنية التي نواجهها في الفضاء الخارجي تزداد تعقيدا بمرور كل عام.

وبلا شك أن التطبيقات الفضائية تضطلع بدور مهم في حياتنا في كل يوم. فمن الاتصالات إلى الملاحة والرصد البيئي ودعم التنمية المستدامة، والاسكتشافات العلمية والأمن الوطني، يُرسّخ إدراج استخدام الفضاء بشكل متزايد في حياتنا اليومية. ويتزايد عدد السواتل في الفضاء. كما يزداد عدد الناس الذين يستفيدون من تلك السواتل. وتتزايد كمية الحطام الموجودة في الفضاء الخارجي. ومن الواضح أن الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي يشكل شاغلا ومسؤولية بالنسبة لنا جميعا.

وتشير كندا إلى أهمية العمل الذي يضطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وبوجه خاص، يسر كندا أن تواصل دعم المبادرة بإنشاء فريق عامل داخل تلك اللجنة يركز على الاستدامة الطويلة الأجل للفضاء الخارجي. كما تشير كندا إلى المثال الإيجابي الذي ضربه مشغلو السواتل التجارية بالعمل بصورة تعاونية ومشاركة المعلومات الحساسة من أجل ضمان الإدارة الفعالة لحركة المرور في الفضاء وتقليل الحطام الفضائي. وتحيي كندا هذه الجهود وتواصل دعم المبادرات العملية التي تعمل على زيادة الشفافية وبناء الثقة والمساعدة على ضمان الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي.

(تكلم بالفرنسية)

وفي حين أن العمل بشأن الأبعاد البيئية والتجارية والمدنية مهم في حد ذاته، لا تزال كندا مقتنعة بأن قدرة استخدام الفضاء على البقاء على المدى الطويل ستتعرض للخطر إذا لم يتم تناول الأبعاد الأمنية للفضاء الخارجي بشكل كامل في المحفل المناسب. وفي ذلك الصدد، فإن لمؤتمر نزع السلاح ولاية مهمة. وبالنظر إلى أن الجانب الأمني لم يتم تناوله بعد، يجب على المجتمع الدولي، مع ذلك، أن يعمل على ضمان الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي. وبهذه الروح اقترحت كندا تدابير تدعو إلى حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر استخدام السواتل نفسها

كأسلحة، وحظر إجراء التجارب على الأسلحة واستخدامها في السواتل من أجل إلحاق أضرار بها أو تدميرها.

وتعتقد كندا أن اقتراحها يمكن أن يساهم في بناء الثقة في حد ذاته، ويمكن أن يوفر أيضا عناصر لإبرام معاهدة في نهاية المطاف بشأن الأمن الفضائي. ونحث وفود الدول الأعضاء على النظر بجدية في المقترح وزيادة التشجيع على مناقشته في المنتديات المناسبة.

لجميع الدول الحق في استخدام الفضاء في الأغراض السلمية، ولكننا إذا لم نتمكن من ضمان حماية الفضاء من التهديدات المادية، فإن الصراع يمكن أن يهدد بشكل كبير استخدامه المستدام. إن أي صراع مادي في الفضاء يمكن أن يجعله غير قابل للاستخدام بشكل كبير طيلة سنوات مقبلة. ولذلك فإنه من الضروري أن نلجأ إلى الدبلوماسية الوقائية. وفي نهاية المطاف، لا يتعلق منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بتحديد الأسلحة فحسب. إنه أيضا اتفاق بشأن كيفية ضمان عدم نشوب صراع مادي في الفضاء الخارجي على الإطلاق.

**السيد وانغ كون** (الصين) (تكلم بالصينية): تشارك الحكومة الصينية دائما بفعالية في أنشطة الفضاء الخارجي لأغراض الاستخدام السلمي والاستكشافات، بهدف نهائي يتمثل في الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز رفاه الإنسانية. لقد شكلت تكنولوجيا وصناعة الفضاء جزءا أساسيا من الاستراتيجية الصينية للتطوير السلمي التي تدعم الصين دعما حاسما في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية وتحديث الدفاع الوطني والنهوض بالعلم والتكنولوجيا.

إن الصين ملتزمة بالتبادل والتعاون الدولي في الفضاء. فقد وقّعت الصين اتفاقات ثنائية للتعاون في الفضاء مع ٤٦ بلدا حتى الآن. وبوصف الصين بلدا مضيفا لمنظمة التعاون الفضائي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فقد تعاونت بشكل فعال مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وقامت بدور نشط في تعزيز التبادل الإقليمي المتعلق بالفضاء. كما شاركت الصين مشاركة فعالة في أعمال اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأدت دورا بناء في وضع أحكام هامة بشأن الفضاء مثل المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي.

ومع تزايد اعتماد البشرية على الفضاء، يتزايد أيضا الزخم نحو تسليح الفضاء الخارجي، بينما يتفاقم خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء. إن السلام والهدوء في الفضاء الخارجي أمران حيويان بالنسبة لنا جميعا وأمن الفضاء الخارجي يمثل شاغلا مشتركا لجميع البلدان. والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء لها مصلحة في هذا المجال. ومع التمتع بحق استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ينبغي لجميع البلدان أن تشارك معا في تحمل المسؤولية عن صون الأمن في الفضاء الخارجي.

ومما يثلج الصدر أن المجتمع الدولي يرفض رفضا قاطعا عسكرة الفضاء الخارجي، ويدعو إلى منع حدوث سباق تسلح فيه، ويبذل جهودا لمواصلة توسيع نطاق التوافق في الآراء في هذا الشأن. وقد اتخذت الجمعية العامة على مدى ٢٩ عاما متعاقبة قرارا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأغلبية ساحقة، داعية به إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي مؤتمر نزع السلاح، تؤيد بوضوح أغلبية الدول الأعضاء بدء العمل الموضوعي على وضع مشروع معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الحكومة الصينية ترفض رفضا قاطعا عسكرة الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه وتسعى إلى صون السلم والأمن في الفضاء الخارجي. وتشترك الصين في تقديم القرار السنوي للجمعية العامة المعنون ”منع حدوث سباق

تسلح في الفضاء الخارجي“ وتعمل بنشاط على تعزيز تنفيذ ذلك القرار في مؤتمر نزع السلاح.

وترى الصين أن أفضل سبيل لصون السلم والأمن الدائمين في الفضاء الخارجي يتمثل في إبرام صك دولي ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال المفاوضات، وأن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الأمثل لإجراء تلك المفاوضات. وينبغي لجميع الأطراف البدء بالعمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح لوضع مشروع معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في أسرع وقت ممكن.

في عام ٢٠٠٨ قدمت الصين بالاشتراك مع الاتحاد الروسي إلى مؤتمر نزع السلاح، مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي عام ٢٠٠٩، بعد الاستماع بعناية إلى تعليقات واقتراحات أعضاء المؤتمر، قدمت الصين والاتحاد الروسي ورقة عمل، واردة في الوثيقة CD/1872، تضمنت إيضاحات إضافية لمشروع المعاهدة. إننا نأمل في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح العمل الموضوعي على أساس تلك الوثائق في أسرع وقت ممكن بغية إثراء وتحسين مشروع المعاهدة لتهيئة الظروف المؤاتية لإبرام صك منصف وفعال وملزم قانونا بشأن أمن الفضاء الخارجي في وقت مبكر.

تعلق الصين أهمية كبيرة على تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. وترى أن اتخاذ تدابير مناسبة وعملية للشفافية وبناء الثقة ستساعد على تعزيز الثقة المتبادلة والحد من التصورات الخاطئة وصون الأمن في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، نرى أن الجهود المبذولة لوضع تدابير الشفافية وبناء الثقة ينبغي أن تتواءم مع هدف منع عسكرة الفضاء وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن تكون مؤاتية لتحقيق ذلك الهدف.

إن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، بوصفها تدابير اختيارية، ينبغي أن تكون مكملة لجهود التفاوض على صك ملزم قانونا بشأن الفضاء الخارجي، لا أن تكون بديلة عن تلك الجهود أو ذات تأثير عليها. وتؤيد الصين مشروع القرار A/C.1/65/L.38، بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، المقترح من الاتحاد الروسي في هذه الدورة للجنة الأولى، والتوصية بشأن إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. إننا نتطلع إلى تحقيق تأييد شامل لمشروع القرار. ولا بد من التأكيد على أن عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة لا ينبغي أن يكون له تأثير على عمل مؤتمر نزع السلاح بشأن الفضاء الخارجي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علي (مصر).

إن التنمية والتعاون في عصرنا لا يمكن عكس مسارهما. والإبرام المبكر لصك دولي ملزم قانونا يهدف إلى منع عسكرة الفضاء الخارجي يكتسي أهمية أساسية لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ويساعد على تشجيع التعاون الدولي ذي الصلة وتعزيز الأمن العالمي المشترك لجميع البلدان. والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان الأخرى للإسهام في صون السلم والأمن الدائمين في الفضاء الخارجي.

**السيد ماسيدو سواريس** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إن وزع أي سلاح في الفضاء الخارجي ستكون له عواقب بالغة الخطورة. إذ أنه سيعمق عدم الأمن العالمي وسيؤثر على جميع البلدان، سواء تلك التي تملك القدرة التكنولوجية على إطلاق أجسام إلى المدار الثابت للأرض، أو تلك التي لا تملك القدرة على ذلك.

ويعتمد عالمنا على أنشطة الفضاء. ويقدر عدد السواتل العاملة حاليا بـ ٣ ٠٠٠ ساتل، تقدم خدمات حيوية في شبكة معقدة للمعلومات والاتصالات. إن تعطيل خدمات السواتل تلك الناجم عن وجود أسلحة في الفضاء من شأنه أن يؤدي إلى انهيار عالمي كبير.

وهناك اعتراف واسع النطاق بالخطر الوشيك الناتج عن عدم توفر التغطية القانونية الكافية لتناول مشكلة الأسلحة في الفضاء. وكما قال الوزير البرازيلي للعلاقات الخارجية، السفير سيلسو أموريم في حزيران/يونيه من هذا العام:

”يجب الحفاظ على الفضاء الخارجي من التسليح. فاعتماد المجتمعات المتزايد على أنشطة الفضاء يحتم التصدي للشواغل المتعلقة بالاستخدام غير المناسب للفضاء الخارجي. وبوصف البرازيل بلدا ناميا منخرطا في برنامج فضاء سلمي بالكامل، فإنه يتوقع الوصول غير المقيّد إلى الفضاء الخارجي الخالي من الأسلحة“.

من ذلك المنطلق، ترى البرازيل أن من مصلحة المجتمع الدولي أن يشرع في التفاوض على صك ملزم قانونا لمنع نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. وباستثناء الدليل القائم حاليا على وجود ما يكفي من التكنولوجيا لصنع وإطلاق أسلحة فضائية، فإن تأكيد الحاجة إلى ذلك الصك يتجلى في إدراجه في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه من بين المسائل الأربع الأساسية.

منذ ما يزيد على ٣٠ عاما، دعت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، المكرسة لنزع السلاح، مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، كانت هناك لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح معنية بدراسة جميع الاتفاقات القائمة، والمقترحات المطروحة والمبادرات التي ستتخذ في المستقبل، وفقا للوثيقة CD/584، بغية التوصل إلى اتفاق على صك عالمي. ومنذ عام ١٩٩٤، فإن كل ما أمكن عمله هو إجراء مناقشات غير رسمية بشأن تلك المسألة. وفضلا عن إعاقة المفاوضات بشأن إبرام صك، رفضت بعض الدول الأعضاء حتى إمكانية إجراء مناقشات موضوعية، خوفا من تحولها إلى مفاوضات.

لقد شجع انعدام توافق الآراء بشأن المضي قدما بذلك البند المدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الوفود على تقديم مقترحات، أحدها بخصوص تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. ورغم أن هذه التدابير ذات صلة في ظل بعض الظروف، فإنها ليست ملزمة قانونيا. وتدرك البرازيل أن عدم التوصل إلى اتفاق بخصوص إبرام معاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قد يدفع الدول إلى استكشاف بدائل وسيطة. ومع ذلك، فإنه إذا بذلت الجهود في مؤتمر نزع السلاح للمضي قدما بالمفاوضات، فينبغي أن تركز على إبرام صك قانوني.

إن الاتحاد الأوروبي يقوم بوضع بديل آخر هو مدونة سلوك للأنشطة في الفضاء الخارجي رغم أنه لم ينظر فيه بصورة رسمية في مؤتمر نزع السلاح. ومهما كانت مدونة السلوك مفيدة، فإنه ينبغي الإشارة إلى أنها تعالج مسألة الاستخدام السلمي للفضاء من خلال مبادئ توجيهية واسعة للعديد من مجالات عمليات السواتل. ولن يشمل نطاق المدونة على نحو تام تعقيدات أمن الفضاء، الذي يتطلب إبرام صك محدد.

ومدونات السلوك بوصفها طريقة لتنظيم الأنشطة الدولية هي اتجاه جديد نسبيا، وتعتبر حلا توافقيا عندما لا يكون هناك اتفاق واضح بشأن إبرام صك قانوني بشكل كامل. ونظرا إلى أن هذه المدونات غير ملزمة قانونيا، فإن

الامتثال لا يعتمد إلا على حسن نوايا الدول التي ترغب في إعلان تقيدها بمدونة معينة. وفي مجال نزع السلاح بالتحديد، لا تكون مدونات السلوك كافية بوصفها ترتيبات فعالة لأنها تفتقر إلى السمات الهامة المطلوبة في صك للأمن الدولي، فضلا عن كونها وضعت في منتدى محدود غير مفتوح في وجه جميع الدول.

وتؤمن البرازيل بأن اقتراح مشروع إبرام معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨، إسهام في الجهود المبذولة للبدء في مناقشات بشأن إبرام صك ملزم قانونيا لتنظيم هذه المسألة. وفي صيغته الحالية، لا يزال في دور التخطيط ويتضمن بعض العناصر التي يمكن أن تكون مفيدة في المعاهدة، لكن هناك حاجة إلى المزيد من المضمون والمزيد من اللغة الدقيقة. والجانب المشجع من هذه المبادرة هو أن تلك الوثيقة قد أصبحت فعلا موضوع تبادلات مثمرة بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وبما أنني قمت بتنسيق الاجتماعات غير الرسمية الأربعة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي التي عقدها مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته لعام ٢٠١٠، فإنني أعتقد أن هناك حاجة واضحة لإنشاء هيئة فرعية في المؤتمر لإتاحة إجراء مفاوضات مباشرة بهدف المضي قدما بهذه المسألة.

وتتوقع البرازيل أن يقوم مؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج عمله في أوائل العام القادم ويشمل فيه إنشاء فريق عامل معني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن ذلك أن يكون بمثابة خطوة ملموسة أولى نحو توحيد جميع المنظورات والمقترحات بغية التفاوض بشأن إبرام الصك.

وهناك العديد من الإسهامات الموضوعية معروض للبحث في تلك المناقشة. وينبغي أن يولي مؤتمر نزع السلاح الأولوية على النحو الواجب لتوجيه جهوده وتركيزه على اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يمكنه من المضي قدما بشأن العديد من المسائل. وإحدى هذه المسائل هي التفاوض على النصوص القانونية لكفالة أن يكون الفضاء الخارجي خاليا من جميع الأسلحة وأن تستثنى الأنشطة والأجسام في الفضاء الخارجي من أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

إن المضي قدما في مؤتمر نزع السلاح يتطلب الإرادة السياسية للمشاركة في المفاوضات. وتلقي بعض الدول الأعضاء باللائمة على مؤتمر نزع السلاح، مؤكدة على أنه مؤسسة عاجزة بسبب قاعدة توافق الآراء المتبعة فيه، من بين أسباب أخرى تمنع إجراء مفاوضات في مجالات معينة. ومن دواعي الدهشة أنه فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، مثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، يُعتبر استعمال توافق الآراء مشروعا تماما. وتوجيه النقد لتلك القاعدة، التي تنظر إليها تلك الدول على أنها تشكل خطرا على عمل مؤتمر نزع السلاح، يطبق فقط على الصعوبات التي تحيط ببنود جدول الأعمال التي تعتبر ناضجة للتفاوض، الأمر الذي يماثل القول إنها لا ترغب في الحد من قوتها العسكرية. ومن ثمّ، فإننا إذا أردنا أن نمضي قدما ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، فإنه يجب على أعضائه التصرف باتساق وأن يُبدوا التزامهم بالمشاركة في جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح.

**السيد كيم يونغ جو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن القرن الحادي والعشرين هو حقبة تكنولوجيات وعلوم الفضاء واستعمال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بوصف ذلك الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي. ومع ذلك، ولسوء الطالع، فإن سباق

التسلح يمتد إلى الفضاء الخارجي، الأمر الذي يشكل تحديات خطيرة لسلام البشرية وأمنها.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يبرز وجهة نظره بشأن مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فاليوم، يسير سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مسار لا يحيد عنه ويشكل مصدر قلق بالغ في المجتمع الدولي. وكما يعرف العالم حق المعرفة، فإن الولايات المتحدة، وبعد انسحابها من طرف واحد من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في أوائل عام ٢٠٠٠، تقوم باستثمار كم هائل من الموارد المالية في تطوير أسلحة الفضاء الخارجي في الوقت الذي تعجل فيه ببذل جهودها لإنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف وما يرتبط بها من عناصر الفضاء الخارجي.

وأود أن أشدد على أنه ليس هناك غير الولايات المتحدة التي إما تتجاهل أو تعارض المبادرات والمقترحات التي تهدف إلى كفالة الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي وإلى حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والتي أدرجت في جدول أعمال الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح.

وكما هو معروف للجميع، فإن المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التي تسعى الولايات المتحدة لإقامتها في السنوات الأخيرة، بذريعة ما يسمى بخطر القذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، أمثلة جيدة ونمطية. وهدف الولايات المتحدة من تغطية العالم برمته بالمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف هو، إلى حد ما، السيطرة على خصومها الاستراتيجيين. فما تسمى بالتهديدات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية لا يمكن أبدا أن تكون أكثر من أعذار لإخفاء هدفها الحقيقي. وبعبارة أخرى، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشدد على أن الولايات المتحدة مصدر رئيسي لإشعال سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الوقت نفسه، قامت اليابان، في عام ٢٠٠٨، باستبدال قانونها المحلي بخصوص منع تسليح الفضاء الخارجي بقانون جديد للفضاء لتبرير استعمال سلاحها في الفضاء الخارجي. وفي أعقاب سنّ القانون الجديد، لم تضع اليابان، مع الولايات المتحدة، وقتا في المضي نحو المشاركة في تطوير منظومة دفاعية مضادة للقذائف في شمال – شرق آسيا. وما أشدّ خطورة هو محاولة اليابان الشروع في إقامة نظام للإنذار المبكر في جهد منها لوضع البلدان المجاورة تحت رقابتها وربط ذلك الساتل بالمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف. ويظهر هذا بجلاء أن اليابان تزيد من قدرتها على توجيه ضربة استباقية ضد بلدان أخرى، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باستخدام أجسام مطلقة في الفضاء الخارجي.

في الختام، يقدم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة من الدول القادرة على إطلاق سواتل، دعمه الكامل للمبادرات والاقتراحات المقدمة لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي بوصف ذلك مساهمة في تحقيق السلام والأمن العالميين.

**السيدة كينيدي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اليوم، تتخلل المنافع الناجمة عن الفضاء كل جانب من جوانب حياتنا وتزداد بشكل أكبر الآثار المترتبة على السلوك غير المسؤول بالنسبة لنا جميعا. إن نمو وتطور الاقتصاد العالمي يأذنان ببدء دخول عدد من البلدان والمنظمات التي تستخدم الفضاء أكثر من أي وقت مضى. وتعني الطبيعة المتشابكة للقدرات الفضائية واعتماد العالم المتزايد عليها أن الأعمال غير المسؤولة التي تجري في الفضاء يمكن أن يترتب عليها آثار ضارة للجميع. فعلى سبيل

المثال، أدت عقود من الأنشطة الجارية في الفضاء إلى تلويث مدار الأرض بالحطام. وفي حين يستمر تزايد الأنشطة التي تنفذها في الفضاء بلدان العالم المرتادة للفضاء، فإن فرص وقوع اصطدامات بين الأجسام الفضائية تتزايد تبعا لذلك.

وبوصف الولايات المتحدة من الدول الرائدة المرتادة للفضاء، فإنها ملتزمة بمواجهة هذه التحديات. ولكن هذا لا يمكن أن يكون مسؤولية أي دولة واحدة فحسب. فلكل الدول الحق في استخدام الفضاء واستكشافه، ولكن يترتب أيضا على هذا الحق مسؤوليات. ويجب أن تعمل جميع الدول معا من أجل اتخاذ نهج للأنشطة المسؤولة في الفضاء للحفاظ على هذا الحق لصالح الأجيال المقبلة.

ونواصل الالتزام بتعزيز رفاه الإنسانية بالتعاون مع الآخرين للحفاظ على حرية الفضاء. وتظهر روح التعاون هذه في السياسة الجديدة للولايات المتحدة. وتتمسك الولايات المتحدة بالمبادئ الراسخة العديدة التي نأمل أن تعترف بها الدول الأخرى وتتمسك بها أيضا. وهي تشمل ما يلي. إنه من المصلحة المشتركة للجميع أن نعمل بشكل مسؤول في الفضاء من أجل منع وقوع الحوادث المؤسفة والمفاهيم الخاطئة وانعدام الثقة. وتعتبر الولايات المتحدة أن توفير الاستدامة والاستقرار وحرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه من الأمور الحيوية لمصالحها القومية. ولجميع الدول الحق في استكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية ولمنفعة البشرية جمعاء، وفقا للقانون الدولي. واتساقا مع هذا المبدأ، تسمح الأغراض السلمية باستخدام الفضاء في الأنشطة الوطنية وأنشطة الأمن الوطني.

في التوجيهات التي قدمها الرئيس أوباما بشأن سياسة الفضاء الوطنية وفر الرئيس أيضا أهدافا محددة لبرامج الفضاء الأمريكية لتعزيز روح التعاون هذه. وستعمل الولايات المتحدة على أساس الجهود الحالية التي تبذلها مع المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص لمواجهة مشكلة الحطام المداري المتزايدة. وستسعى الولايات المتحدة لتحسين الوعي المشترك بالإجراءات المتخذة في الفضاء التي تتعارض مع استخدامها المسؤول وتعزيز أفضل الممارسات للاستدامة الطويلة الأجل لبيئة الفضاء.

وسنتابع أيضا التدابير العملية لكفالة الشفافية وبناء الثقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للتخفيف من خطر الحوادث والمفاهيم الخاطئة وانعدام الثقة. ونعرب عن استعدادنا للنظر في المفاهيم والمقترحات المتصلة بتحديد الأسلحة في الفضاء، شريطة أن تلبي المعيارين الصارمين، معياري المساواة والتحقق الفعال، وأن تعزز المصالح الأمنية الوطنية للولايات المتحدة وحلفائها.

فيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، تدعم الولايات المتحدة التدابير التي لا تعزز أمننا فحسب، بل تعزز أيضا أمن حلفائنا وأصدقائنا وشركائنا في الفضاء. وتتضمن الأمثلة المتصلة بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة على الصعيد الثنائي الحوارات بشأن السياسات والاستراتيجيات الوطنية للأمن الفضائي، وزيارات الخبراء لمراكز مراقبة رحلات السواتل العسكرية، والمناقشات بشأن آليات تبادل المعلومات بشأن الأخطار الطبيعية وتلك الناجمة عن الحطام الفضائي. ومن أمثلة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة اعتماد القواعد الدولية أو مدونات قواعد السلوك المتعددة الأطراف.

وفي أعقاب الاصطدام الذي وقع في عام ٢٠٠٩ بين مركبة الفضاء إيريديوم التجارية وساتل عسكري روسي غير نشط، كانت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على اتصال مباشر لمناقشة الحادث. وتساهم هذه التجربة في الحوار الجاري مع روسيا بشأن وضع تدابير إضافية وملموسة وعملية لكفالة الشفافية وبناء الثقة على الصعيد الثنائي تعزز

الثقة المتبادلة. وقمنا مؤخرا بإجراء حوار ثنائي بشأن الأمن الفضائي بين الخبراء واستعرضنا تطورات السياسة الوطنية الفضائية والفرص المتاحة لإجراء زيارات متبادلة للموقع والتعاون في المنتديات المتعددة الأطراف.

وبالإضافة إلى هذه التبادلات، تتطلع الولايات المتحدة إلى تنفيذ مجموعة من تبادلات الآراء التي تجري بين الجهات العسكرية من كلا الجانبين. ودعت الولايات المتحدة مسؤولين عسكريين روسا في مجال الفضاء للمشاركة في ندوة دولية بشأن الفضاء وزيارة المركز المشترك لعمليات الفضاء التابع لنا. كما تقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمناقشة الأمن الفضائي مع الصين كجزء من الحوارات المتعددة الدائرة بين الولايات المتحدة والصين ومن خلال تبادل الآراء بين الجهات العسكرية من كلا الجانبين. وتفي هذه التبادلات بالدعوة التي أطلقها الرئيس أوباما والرئيس هو في بيانهما المشترك الصادر في عام ٢٠٠٩ لتعزيز الأمن في الفضاء الخارجي.

وفي مجال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المتعددة الأطراف، فإننا نستكمل استعراضا مكثفا لمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مجموعة شاملة من تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة المتعددة الأطراف، المعروفة أيضا باسم مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وتتشاور الولايات المتحدة بنشاط مع الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المدونة. ويحدونا الأمل في اتخاذ قرار في الأشهر القادمة عما إذا كانت الولايات المتحدة يمكنها أن توافق على هذه المدونة.

وتتطلع الولايات المتحدة، في اللجنة الأولى، إلى إجراء مناقشات مستمرة وموضوعية حول تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة العملية والطوعية. وفي نفس الوقت، نشعر بالاحباط، كما أشار زميلي الروسي، لأنه لم يكن من المستطاع أن تشارك الولايات المتحدة في تقديم مشروع القرار الروسي. وقد عرضت الولايات المتحدة على الاتحاد الروسي والصين مشروع قرار بناء للمشاركة في تقديمه. وللأسف لم يرغب أي من الطرفين في إسقاط الصلة بين هذا المشروع ومقترحهما بشأن معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تدعم ربط تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة العملية والطوعية بما قد يكون في رأينا اقتراحا معيبا بصورة جوهرية لتحديد الأسلحة، بوصفه معاهدة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويعترف مقدمو مشروع المعاهدة أنفسهم بأن اقتراحهم لا يمكن التحقق منه. وعلاوة على ذلك، وكما أقر أحد مقدمي مشروع المعاهدة، فإن المعاهدة المقترحة لا تفعل أي شيء لمنع الصعود المباشر للأسلحة المضادة للسواتل الموجودة على سطح الأرض وتطويرها وإجراء التجارب عليها ونشرها، مثل تلك التي دمرت عن قصد أحد السواتل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقد تسبب هذا العمل في وجود حطام معمر سيستمر في تشكيل أخطار على سلامة الرحلات الفضائية حتى وقت طويل من القرن القادم.

يمكن لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أن تعزز الاستقرار عن طريق تخفيف حدة الريبة وتعزيز التفاهم المتبادل وتوسيع آفاق التعاون. والولايات المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول المرتادة للفضاء من أجل تهيئة بيئة فضائية آمنة ومستقرة ومستدامة. وفي حين أن لدينا شواغل إزاء بعض أحكام مشروع القرار الذي اقترحته روسيا والصين (A/C.1/65/L.38)، فإننا نؤيد قيامه بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة الطوعية والعملية في الفضاء التي تحل مشاكل ملموسة. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا بشأن هذه الجهود المبذولة في هذا الفريق.

اسمحوا لي أن أنهي بياني بالإشارة إلى أنني – وأعتقد أن هذا لن يكون بمثابة مفاجأة – أختلف مع التأكيدات التي أبداها زميلي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد أوفسيانكو** (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترى جمهورية بيلاروس أن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مسألة ذات أولوية في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونؤيد الامتثال التام للصكوك القانونية الدولية القائمة وتحقيق عالميتها فيما يتصل بتحديد الأسلحة ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

إن التطوير النشيط للتكنولوجيا الفضائية والعدد المتزايد من الدول التي لديها برامج لاستكشاف الفضاء يمليان علينا ضرورة مواصلة زيادة وضع المعايير الملزمة قانونا التي تهدف إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء. وتشيد بيلاروس بمشروع المعاهدة الذي صاغه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية، الذي قدم لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨. وتعتقد بيلاروس أن اعتماد تلك المعاهدة سيشكل إسهاما كبيرا في معالجة الفجوات المحددة والمسائل التي لم يتم تنظيمها في سياق المعاهدات الأخرى لقانون الفضاء.

إننا إذ ندعم النهج الوقائي، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بقصارى جهدة لبلورة المعاهدة المقترحة لأن وجود أسلحة في الفضاء الخارجي قد يتحول إلى أمر واقع. إن إعلان وقف وزع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي يمثل إسهاما حقيقيا لمنع عسكرة الفضاء. ويدعو وفد بيلاروس جميع الدول التي تملك القدرة على إطلاق أجهزة فضائية ولديها برامج لاستكشاف الفضاء إلى احترام ذلك الوقف الاختياري.

**السيد نجفي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ترى جمهورية إيران الإسلامية بقوة أن الفضاء يمثل تراثا مشتركا للبشرية ويجب أن يستكشف ويستخدم بصورة حصرية في الأغراض السلمية لمنفعة البشرية ولمصلحتها انطلاقا من روح التعاون. إننا نرفض أي محاولة لجعل تكنولوجيا الفضاء حكرا على قلة من البلدان.

إن جمهورية إيران الإسلامية إذ تتعرض لقيود غير مبررة وتحرم من المساعدة في إطلاق سواتلها في الفضاء، اضطرت إلى تطوير تكنولوجيا فضاء أصلية على أيدي علمائها الشباب وأطلقت ساتلها إلى الفضاء. ولدينا خطة طويلة الأجل لاستكشاف واستخدام الفضاء في الأغراض السلمية. ولا يزال وفد بلدي يؤمن بأنه نظرا للمستوى اللازم من التكنولوجيا وتكلفتها العالية، لا بد من التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي، ولا يمكن أن يكون احتكار الفضاء الخارجي خيارا أو ممكن تحقيقه.

كما أن إيران تولي أهمية كبيرة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولدينا شواغل حيال الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تسليح الفضاء الخارجي وتطوير مشاريع بذريعة إيجاد أنظمة دفاعية، وكذلك حيال السعي إلى استحداث تكنولوجيا عسكرية متقدمة قابلة للانتشار في الفضاء الخارجي، التي من شانها أن تسهم في إحداث المزيد من تآكل المناخ الدولي المؤاتي لتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

يتشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يتطلب درجة أكبر من الحس بالإلحاحية، بسبب شواغل مشروعة مؤداها أن الصكوك القانونية القائمة غير كافية لردع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى

عسكرة الفضاء الخارجي في المستقبل، مما يعرض للخطر السلم والأمن العالميين.

إن تطوير بعض البلدان للأنظمة المضادة للقذائف بذريعة ما يسمى تهديد الصواريخ، لا يسعى إلا إلى تحقيق التفوق على الدول القائمة والناشئة. ومن الصعب للغاية إقناع خبراء نزع السلاح الدوليين أن السبب الرئيسي لإنفاق بلايين الدولارات على تطوير منظومة عالمية مضادة للقذائف، يعود أصلها إلى ما أطلق عليه اسم حرب النجوم في الثمانينيات، ما هو إلا للتصدي لبرامج الصواريخ الدفاعية لدى قلة من البلدان الأخرى.

إن العواقب الوخيمة لتلك الأنظمة المضادة للقذائف على الاستقرار العالمي من شأنها أن تقود إلى سباق تسلح لا يمكن التنبؤ به، مما يتناقض مع نص وروح الصكوك المتفاوض عليها دوليا بشأن أسلحة الدمار الشامل ومع إرادة المجتمع الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

**السيد سودا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنني لا أحتاج إلى قول الكثير عن ذلك البيان. بيد أن برنامج اليابان الدفاعي ذو طابع دفاعي صرف وأنشطتنا في الفضاء الخارجي قاصرة على الأغراض السلمية. إن ادعاءات مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس لها على الإطلاق ولا يمكن قبولها.

**السيد كيم يونغ جو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة لممارسة حق الرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الولايات المتحدة واليابان.

أولا، قالت المتكلمة من وفد الولايات المتحدة في بيانها أن الولايات المتحدة ترفض بيان وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يعني – وأود أن أشدد على هذا – أن وفد الولايات المتحدة يرفض التاريخ والحقيقة. والسبب في ذلك هو كما يلي.

أولا، الولايات المتحدة وحدها التي طورت وتملك القدرة المضادة لضرب السواتل. ثانيا، كما ذكرت في بياني، فإن الولايات المتحدة وحدها أيضا، التي سعت، مع حلفائها، إلى نظام دفاع عملي مضاد للقذائف، في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى إطلاق أجسام في الفضاء الخارجي من أجل تحطيم التوازن الأمني هناك.

ثالثا، كما يعلم جيدا المجتمع الدولي بأسره، عندما غزت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، العراقيين وهاجمتهم، على سبيل المثال، فإن ٨٠ في المائة من المعلومات العسكرية تم إيصالها وتحويلها بواسطة أجسام أطلقت وثبّتت في الفضاء الخارجي. وهذا يعني أن الفضاء الخارجي يستخدم حاليا كمحرك في سباق التسلح الجديد في الفضاء الخارجي من جانب الولايات المتحدة وحلفائها.

الآن أود أن أنتقل إلى اليابان. وأريد أن أشرح باقتضاب صفحة واحدة من التاريخ المتعلق بتسليح الفضاء الخارجي الذي تقوم به حكومة اليابان.

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت وزارة الدفاع اليابانية رسميا وعلى الملأ سياستها الأساسية بشأن تطوير واستخدام الفضاء الخارجي. وسياستها التي تتضمن تطوير سواتل جمع المعلومات عن طريق الموجات الإشعاعية، وإطلاق ساتل أصغر باستخدام طائرة، ومسائل أخرى إنما تشدد بشكل رئيسي على تطوير ساتل للإنذار المبكر.

إن تسرع اليابان بتطوير نظام ساتلي للإنذار المبكر، يواصل العمل عليه عدد قليل من الدول العسكرية، يعني أن مخططاتها لتسليح الفضاء قد دخلت مرحلة عملية جديدة. وبتصعيد المضي نحو تسليح الفضاء، تكون اليابان قد نبذت مبدأ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الذي دعت إليه بالإسم فقط. لقد اعتمدت اليابان سياستها في مجال السواتل وأهدافها الاستراتيجية لتحقيق تسليح الفضاء.

وكانت إحدى الحلقات في سلسلة هذه التحركات برمتها اعتمادها بشكل نهائي للقانون الأساسي بشأن الفضاء في الدايت في أيار/مايو ٢٠٠٨، الذي يسمح باستعمال الفضاء في الأغراض العسكرية. وباختصار، قامت اليابان بتوسيع نطاق استعمال مبدأ استخدام الفضاء في الأغراض السلمية، الذي كان مقتصرا في الأصل على المجال غير العسكري، ليشمل المجال العسكري بذريعة أغراض الدفاع. وأنشأت المقر الاستراتيجي للتنمية الفضائية، يكون رئيس الوزراء رئيسا له.

إن إمكانية استعمال شبكة السواتل المحلية ومنشآتها ذات الصلة في بناء الدرع الواقي من القذائف بذريعة الأمن الوطني اعتمدت بوصفها سياسة الدولة. وتجري الآن الاستعدادات النهائية لتطوير السواتل وإطلاقها للأغراض العسكرية، من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة للغاية. وقامت اليابان فعلا من سفينة حربية بتجربة إطلاق قذيفة – ٣ عادية من طراز RIM-161 قادرة على اعتراض القذائف في الفضاء الخارجي، وبذلك تكون قد اقامت بشكل تام منظومة دفاعية مضادة للقذائف مستقلة تتكون من نظام صاروخي من طراز SM-3 وباتريوت.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليابان لممارسة جولة ثانية من حق الرد.

**السيد سودا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):آسف لأخذ الكلمة مرة أخرى، لكن أود أن أرد باختصار على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أعربت سابقا عن موقفنا الأساسي، ولذا لا أرغب في تكرار ذلك. غير أنني أدرك أن بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد استند بشكل تام إلى سوء فهم قوانيننا، وتشريعاتنا وسياساتنا. إن سياسة أنشطتنا الفضائية هي للأغراض السلمية فقط.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا مناقشتنا المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح).

تشرع اللجنة الآن في مناقشتها المواضيعية بمشاركة المنظمات غير الحكومية. وقبل أن نقوم بذلك، أعتزم تعليق الجلسة من أجل أن نواصل مناقشتنا في جو غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٥٥.

## برنامج العمل

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في هذه النقطة، أود أن أتناول الإجراء المتبع بخصوص مرحلة البت في مشاريع القرارات من عملنا التي ستبدأ غدا. وأثناء هذه الفترة ستبت الجمعية في مشاريع القرارات والمقررات كما هو محدد في البرنامج المقترح للرئيس (A/C.1/65/CRP.2).

وستوزع الأمانة العامة ورقة غير رسمية تحتوي على قائمة بمشاريع القرارات الجاهزة للبت فيها في كل مجموعة من المجموعات السبع، وسيجرى التصويت على أساس كل مجموعة على حدة. وستعمم الأمانة العامة الورقة غير الرسمية الأولى اليوم في نهاية هذه الجلسة.

وأعتزم، بتعاون الأعضاء وعلى أساس الممارسات المتبعة والسوابق الماضية، الانتقال بأقصى كفاءة ممكنة من مجموعة إلى أخرى. وبالرغم من أن اللجنة ستجاهد من أجل المحافظة على درجة معينة من المرونة، فإنني أعتزم اتباع السابقة التي تم ارساؤها في الدورات الماضية فيما يتعلق بالبت في جميع مشاريع القرارات.

وأثناء مرحلة اتخاذ قرار بشأن المجموعات كل على حدة، سيتاح للوفود فرصة أخيرة لتقديم مشاريع القرارات المقدمة في إطار المجموعة قيد النظر. وأود أن أطلب إلى الوفود أن تتحرى الإيجاز قدر المستطاع لدى قيامها بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة، بخلاف تعليلات التصويت أو المواقف بشأن مشاريع القرارات الواردة في مجموعة معينة، أن تفعل ذلك.

كما ستتاح الفرصة للوفود لشرح مواقفها أو تعليل تصويتها في بيان موحد بشأن جميع مشاريع القرارات والمقررات المتصلة بمجموعة معينة قبل أن تشرع اللجنة في البت فيها الواحد تلو الآخر ودون حدوث أي توقف فيما بينها.

وبمجرد أن تنتهي اللجنة من البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات الواردة في مجموعة معينة، يسمح للوفود التي ترغب في تعليل مواقفها أو تصويتها بعد التصويت بأن تفعل ذلك. وكما هو الحال في التعليلات الموحدة للتصويت قبل التصويت، يرجى من الوفود أن تقدم تعليلات موحدة لمواقفها بعد التصويت على مشاريع القرارات المعنية في المجموعة قيد النظر التي انتهى البت فيها.

وأعتزم، بالتعاون التام من جانب الأعضاء، أن أتبع بحزم هذا الإجراء من أجل ضمان الاستعمال الكامل والكفء للوقت وموارد المؤتمرات المخصصة للجنة. وأعتقد بشدة أن جميع أعضاء اللجنة يتفقون معي تماما حول هذا الموضوع. وتبعا لذلك، أناشد جميع الوفود أن تراعي هذا الإجراء وأن تتجنب أي توقف بمجرد أن يبدأ التصويت على أي مجموعة.

كما أود أن أؤكد على أنه، وفقا للنظام الداخلي، لا يسمح لمقدمي مشاريع القرارات بأن يدلوا بأية بيانات تعليلا لتصويتهم سواء قبل أو بعد البت فيها. ومع ذلك، لن يسمح للوفود بأن تدلي ببيانات عامة إلا في بداية الجلسة المعنية بالمجموعة قيد النظر.

ومن أجل تفادي أي سوء تفاهم، أحث بقوة الوفود التي تسعى لإجراء تصويت مسجل على أي مشروع قرار على أن تبلغ الأمانة العامة بعزمها بأسرع وقت ممكن قبل أن تبدأ اللجنة في البت في المجموعة المعنية.

أخيرا، فيما يتعلق بتأجيل البت في أي مشروع قرار، أحث جميع الوفود على أن تبلغ الأمانة العامة مقدما، على الأقل قبل يوم واحد من التاريخ المحدد للبت في مشروع القرار. ومع ذلك، ينبغي بذل كل الجهود للامتناع عن اللجوء إلى إرجاء البت في المشروع.

ومن أجل التأكد من أن كل وفد يفهم تماما عملية مرحلة البت في مشاريع القرارات، أعدت الأمانة العامة ورقة معلومات مماثلة للورقة التي جرى تعميمها في السنوات السابقة، فيما يتعلق بالقواعد الأساسية للبت في مشايع القرارات المعممة في القاعة.

وكما ذكرت آنفا، أعتزم أن أتبع الإجراء الذي حددته للتو بالنسبة للمرحلة الثالثة من عملنا. هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الإجراء.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.